الأمم المتحدة

A/HRC/RES/16/19

الجمعية العامة

Distr.: General
13 April 2011
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة عشرة
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان*

١٩/١٦
التعاون بين تونس ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يؤكد من جديد تعهد جميع الدول رسمياً بالوفاء بالتزاماتها بأن تشجّع على نطاق عالمي احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ومراعاتها وحمايتها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والصكوك الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي،

وإذ يرحب بعملية التحول السياسي التي بدأت في تونس وبالتزام الحكومة الانتقالية في تونس بأن تحقّق بشكل كامل القيم العالمية المتمثلة في الكرامة الإنسانية والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان،

وإذ يُسلّم بأن السلام والنظام قد سادا في البلد على الرغم من السرعة التي تحدث بها عملية التحول الجارية،

وإذ يرحب بعملية الإصلاح الدستوري وبالالتزام بجعل التشريعات متطابقة مع الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات الدولية، وكذلك بإعراب الحكومة الانتقالية عن عزمها على تعزيز استقلال القضاء وتنفيذ القوانين،

---

* القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان ترد في تقرير المجلس عن دورته السادسة عشرة (A/HRC/16/2)، الفصل الأول.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يرحب أيضاً بالجهود التي بذلتها الحكومة الانتقالية لإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين عن طريق إصدار عفو عام، وللعمل بمبدأ الشفافية في نظام السجون، ولا سيما عن طريق إتاحة إمكانية وصول المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى السجون،

وإذ *يرحب كذلك* بالدعوة الدائمة الموجهة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة،

وإذ يحيط علماً بالعملية الجارية من أجل التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والبروتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري،

١- *يشيد* بشجاعة الشعب التونسي ويؤيد بقوة جهود الحكومة الانتقالية الرامية إلى تحقيق انتقال سياسي سريع وسلمي وإلى الإعمال الكامل لحقوق الإنسان؛

٢- *يحيط علماً* بمسألة بعثة التقييم التي أوفدتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى تونس وبتقريرها، وكذلك بالقرار الذي اتُخذ، بعد الدعوة التي وجهتها الحكومة الانتقالية، بإنشاء مكتب قطري للمفوضية السامية في تونس؛

٣- *يشجع* الحكومة الانتقالية على مواصلة تنفيذ التوصيات التي قبلتها والواردة في تقرير بعثة التقييم، والتي ستنفذها بدعم من المفوضية السامية؛

٤- *يشجع أيضاً* الحكومة الانتقالية على مواصلة جهودها لضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان؛

٥- *يدعو* جميع الجهات في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المفوضية السامية والدول الأعضاء، إلى مساعدة العملية الانتقالية في تونس، بما في ذلك مساعدتها عن طريق دعم عملية تعبئة الموارد بغية التصدي للتحدّيات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها تونس، وذلك بالتنسيق مع الحكومة التونسية ووفقاً للأولويات التي تحددها الحكومة؛

٦- *يثني* على الشعب التونسي لما أبداه من تضامن مع اللاجئين وما قدمه من مساعدة إليهم؛

٧- *يدعو* المفوضة السامية إلى مواصلة التعاون مع الحكومة التونسية في هذا الشأن.

الجلسة ٤٦
٢٤ آذار/مارس ٢٠١١

[اعتُمد دون تصويت.]